

## قراءة في تحاليل " المجلس الاقتصادي و الاجتماعي "

### بمناسبة الذكرى لعشرين للتحوّل المبارك

بقلم الدكتور محمد اللومي

مساهمة في الاحتفال بالذكرى العشرين للتحوّل أعد أعضاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عشرين مقالا باللغتين العربية و الفرنسية تحت عنوان " التحوّل الاقتصادي و الاجتماعي في تونس بالأرقام ". و أبرز أعضاء المجلس أن تغيير السابع من نوفمبر 1987 الذي أقدم عليه إراديا, ابن تونس البار, سيادة الرئيس زين العابدين بن علي, في شجاعة نادرة و من منطلق حسه الوطني الخالص, قد أنقذ البلاد و صان النظام الجمهوري. فبعد التحوّل المبارك, تعززت سيادة الشعب, و تدعمت مشاركته الفاعلة و المسؤولة في تصريف شؤونه , و ذلك من خلال إرساء نظام ديمقراطي, قوامه التعددية السياسية في دولة القانون و المؤسسات الدستورية. و في هذا الإطار تنتزل الرعاية الموصولة التي حظي بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من لدن صانع التحوّل مند فجر السابع من نوفمبر 1987, ليتبوأ مرتبة دستورية متميزة ضمن التفتيح الدستوري الجوهري لغرة جوان 2002, المؤسس لجمهورية الغد . فالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي يحظى اليوم بدور المستشار الأساسي لدى السلطة التنفيذية في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية. علاوة عما يمثله من فضاء أمثل لتكريس الحوار بين مختلف مكونات المجتمع المدني. بما يدعم الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعية. إن تواجد 8 أحزاب سياسية إلى جانب التجمع الدستوري الديمقراطي, حزب الأغلبية والمضطلع بأعباء الحكم و المؤتمن على مسيرة التغيير, يعكس نجاح المسار الديمقراطي التعددي الذي انتجه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي حسب مقاربة رائدة و رصينة, تعتمد التدرج و مراعاة الخصوصيات التاريخية و الثقافية للمجتمع التونسي, بعيدا عن كل القوالب الجاهزة و الدخيلة. و هو ما أتاح للمعارضة الوطنية التواجد في البرلمان بغرفتيه, و في المجالس المحلية و الجهوية, و في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي, لتساهم في إثراء الحياة السياسية من منطلق خطاب سياسي متطور, مبني على البرامج و البدائل, في إطار الوفاق الوطني, بعيدا عن كل أشكال المناوئة و الاديولوجيات المنغلقة, و في إجماع مطلق على رفض كل أنواع التطرف و نبد كل أشكال العنف و الإقصاء و التهميش. من ناحية أخرى, فإن تواجد 9000 جمعية تنموية مقابل أقل من 2000 جمعية قبل التحوّل, بقدر ما يعكس روح التطوع و التضامن و المبادرة التي تتحلّى بها كافة مكونات الشعب التونسي, بقدر ما يترجم المكانة المتميزة التي ينزلها صانع التغيير للنسيج الجمعياتي في المشروع الحضاري للتحوّل, تشريعا و تمويلا, حتى يتسنى للمجتمع المدني أن يقوم بدوره في تحصين مكاسب الوطن و أن يكون أداة فاعلة لتقدمه و تطوره. و من الأكد أن تجاوز المرسمين بالقوائم الانتخابية نسبة 82 بالمائة من الجسم الانتخابي النظري خلال الانتخابات الرئاسية و التشريعية لسنة 2004 , وبلوغ نسبة المشاركة فيها 91,45 بالمائة, يعكسان التجاوب الشعبي الكبير مع الإصلاحات السياسية الرائدة التي شهدتها تونس العهد الجديد, و مدى تطور الحس المدني لكافة أفراد الشعب التونسي, تفاعلا مع النقلة النوعية للمسار الديمقراطي الذي بشرت به جمهورية الغد, جمهورية التقدم و الحداثة.

إن تبوأ تونس للمرتبة الأولى عربيا و إفريقيا في مجال التنافسية الاقتصادية يأتي كنتيجة لسياسة التحرر الاقتصادي التي انتهجها بكل حكمة و تبصر سيادة الرئيس زين العابدين بن علي مند فجر التحوّل المبارك. فلقد اعتمدت بلادنا غداة التحوّل جملة من الإصلاحات الهيكلية التي مكنت الاقتصاد الوطني من التخلص من الحماية المفرطة للدولة, و الانتقال إلى قواعد "اقتصاد السوق", و هو ما أتاح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1990, و توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995, علاوة على إمضاء اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر مع العديد من البلدان العربية و الأوروبية. و من الطبيعي أن يكون النهوض بالتنافسية الاقتصادية لمؤسساتنا هو الضامن الأساسي لإنجاح اندماج اقتصادنا الوطني في الاقتصاد العالمي , و ذلك عبر الترفيع في الإنتاجية, و دعم جودة المنتوجات مع الضغط على الكلفة. إن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية التونسية استوجب الدخول في مرحلة من التأهيل الشامل للاقتصاد الوطني, انطلاقا من تأهيل العنصر البشري من خلال ملائمة التكوين, في جميع مستوياته, مع المتطلبات المستحدثة لسوق الشغل, مروراً باعتماد الطرق العلمية في تنظيم كافة مراحل الإنتاج بالاعتماد على نتائج البحث العلمي و التكنولوجيات الحديثة, و وصولا إلى تحسين مناخ الأعمال و الارتقاء به إلى المؤشرات

المعمول بها في الدول المتقدمة. إن تغطية الواردات بالصادرات بنسبة تقدر بـ96 بالمائة تعكس في جانب كبير الدرجة العالية التي بلغها الأداء التنافسي لاقتصادنا الوطني نتيجة الإصلاحات الهيكلية و سياسة التأهيل الشامل, و هو ما مكن من اعتماد التصدير كركيزة أساسية للتنمية ضمن أهداف المخططات التنموية. ولا يمكن إلا أن نقر أن ما حققته بلادنا خلال عشريني التغيير من نسب تنموية ناهزت 5 بالمائة من الناتج الإجمالي الداخلي, بالرغم من الصعوبات العالمية لاسيما فيما يتعلق بارتفاع أسعار المحروقات و المواد الأولية, يختزل التحول النوعي لاقتصادنا الوطني, من اقتصاد كان يعتمد على الموارد الفلاحية و الطبيعية إلى اقتصاد متحرر و مهيكّل يرتكز على قطاعات صناعية و خدماتية ذات قيمة مضافة عالية و محتوى معرفي مرتفع, على غرار الصناعات الكهربائية و تكنولوجيات المعلومات و الاتصال. و الإرادة السياسية للعهد الجديد تتجه اليوم نحو إعادة هيكلة القطاعات التقليدية في اتجاه تعزيز مساهمة الأنشطة الواعدة و تعزيز مساهمة الأنشطة ذات المحتوى المعرفي, التي من المؤمل أن تبلغ نسبة 35 بالمائة في غضون سنة 2016 مقابل نسبة 20 بالمائة حالياً. ذلك أن تدعيم اقتصاد المعرفة و الاستثمار في الذكاء يعان ركيزتين أساسيتين لبلوغ نسب تنموية تفوق 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في المقبل من المخططات, بما يعزز تلبية الطلبات الإضافية للشغل و ترفع الأجور و بما ييسر الاندماج السريع في الدورة الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد الاجتماعي, فقد أبرز أعضاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي, المقاربة التنموية الرائدة التي اعتمدها تونس مند فجر التحول المبارك, و التي تولى أهمية متميزة لتلازم البعدين الاقتصادي و الاجتماعي. فبقدر ما يمثله التحرر الاقتصادي من أهمية استراتيجية في سياسة العهد الجديد, بقدر ما يحرص صانع التغيير المبارك, سيادة الرئيس زين العابدين بن علي, على تمكين كافة فئات الشعب التونسي من تكافؤ الحظوظ في العيش الكريم. فلقد جعل صانع التحول من نبد كل أشكال الإقصاء و التهميش و القضاء على الفقر و نشر و تعميم ثقافة التضامن, مبادئ راسخة و ثوابت لا محيد عنها للمنوال التنموي لتونس العهد الجديد. إن انحياز الرئيس بن علي للطبقات ذات الاحتياجات الخصوصية يتجسم في تخصيص 20 بالمائة من الدخل الوطني في شكل تحويلات اجتماعية, فيما تمثل النفقات الاجتماعية أكثر من 56 بالمائة من ميزانية الدولة, علاوة على إيلاء التضامن الوطني قيمة دستورية. وفي هذا السياق, يمثل إحداث "الصندوق الوطني للتضامن 26-26" إنجازاً اجتماعياً رائعاً مكن آلاف العائلات الموجودة بالمناطق النائية, من الخروج من العزلة و الفقر, و الاندماج الفعلي في الحركة التنموية للبلاد. و من منطلق ما يمثله تشغيل الشباب و حاملي الشهادات من أولوية مطلقة لدى صانع التحول فإن آليات التضامن الوطني تعززت بإحداث "البنك التونسي للتضامن", و "نظام القروض الصغرى المسندة من طرف الجمعيات" و "الصندوق الوطني للتشغيل 21-21", و هو ما مكن من تنشيط سوق الشغل و إدماج مختلف فئات الشباب في الحياة العملية. إن الرهان على الطفولة, و إيلاء الأسرة مكانة جوهرية لما تمثله كنواة المجتمع الأولى, و تكريس الشراكة الفعلية بين الرجل و المرأة على أرض الواقع, تمثل علامات ناصعة إضافية تعكس مدى تقدم السياسة الاجتماعية في تونس مند انبلاج فجر السابع من نوفمبر 1987.

فالرهان على المرأة من صميم المشروع التحديثي للتحول المبارك, و ليس أدل على ذلك من بلوغ نسبة تـمدرس الفتيات في سن السادسة 99 بالمائة, و نسبة الطالبات في رحاب الجامعة 58 بالمائة, كما تمثل المرأة 60 بالمائة من خريجي الجامعة, و 25 بالمائة من جملة السكان النشيطين. علاوة على ما بلغته نسب مشاركة المرأة في مختلف مستويات الحياة السياسية من أهمية تجسم إيمان سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بأن العمل السياسي لا يكتمل بغير المرأة في مختلف المواقع.

إن تبوأ بلادنا المرتبة الحادية عشرة عالمياً على مستوى جودة النظام التربوي يعكس ما يحظى به قطاع التربية و التكوين من مكانة جوهرية في سياسة العهد الجديد, تتجلى في استنثاره بثـلث ميزانية الدولة و بـ7,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. اليوم, ربع سكان البلاد التونسية هم تلاميذ و طلبة يجلسون على مقاعد الدراسة بالمدارس و المعاهد و الجامعات من مختلف الاختصاصات و المسالك. و يعكس تواجد 24 بالمائة من طلبتنا في الشعب العلمية و التكنولوجية, و انخراط 12 بالمائة منهم بالشعب المتصلة بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال, النقلة النوعية لمنظومتنا التربوية في اتجاه إرساء مجتمع المعرفة, القادر على مواكبة التطور المعرفي و التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم في كنف العولمة. ويأتي تصنيف تونس في المرتبة الرابعة عالمياً في مجال اقتناء الحكومة للمعدات التكنولوجية كأحسن دليل على نجاح العهد الجديد في ترسيخ مجتمع المعرفة, نتيجة للجهود السخية التي ما انفك يبذلها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لتطوير و تنمية استعمالات

تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطوير المحتويات الرقمية، وهو ما حدا بالمجتمع الدولي إسناد تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية لبلادنا. وكانت هذه القمة التي انضمت ببلادنا من 16 إلى 18 نوفمبر 2005، مناسبة إضافية لتبرهن على القدرة الفائقة لتونس، كدولة صاعدة، قادرة على رفع التحديات وإنجاح التظاهرات العالمية الكبرى. و من ناحية أخرى، فإن قمة تونس لمجتمع المعلومات حققت أهدافا سامية من خلال التوصيات و الحلول العملية التي جاءت بها، خاصة في مجال استغلال التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلومات بصفة عادلة و متضامنة بين دول الشمال و الجنوب، و ذلك حسب المقاربة المستنيرة للرئيس بن علي، الذي يعتبر أن الفجوة الرقمية هي فجوة تنموية بالأساس، يتحتم معالجتها على أسس ثابتة و متينة، حتى لا تكون سببا إضافيا للإقصاء و التهميش، و ما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعزال و تطرف. و ما من شك أن هاته النظرة الرائدة تنزل في إطار ما يوليه العهد الجديد من مكانة جوهرية للإنسان. فالرئيس بن علي يعتبر أن الإنسان هو في الآن ذاته مصدر و هدف مسيرة التنمية الشاملة و المستدامة. و في هذا السياق، ما انفك سيادته يولي النهوض بالقطاع الصحي أهمية بالغة لما يمثله من استثمار رئيسي في مجال الموارد البشرية التي تمثل ثروتنا الوطنية الأولى. فالصحة الجيدة للجميع هي من جوهر حقوق الإنسان في تونس العهد الجديد، و هو ما يفسر تضاعف ميزانية وزارة الصحة العمومية أكثر من 5 مرات منذ التحول المبارك، لتمثل حاليا قرابة 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، علاوة على مضاعفة نسبة الأطباء، لتبلغ طبيب لكل ألف ساكن. و يأتي النظام الجديد للتأمين على المرض الذي شرعت بلادنا في تطبيقه منذ غرة جويلية 2007 من خلال "الصندوق الوطني للتأمين على المرض"، كتنويع لحرص صانع التحول على توفير تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع التونسي للتمتع بأرقى الخدمات الصحية، و للمجهود الجبار الذي تم بدله مند فجر التحول لتوسيع مظلة التغطية الاجتماعية، التي تبلغ اليوم نسبة 90 بالمائة مقابل نسبة لا تتجاوز 50 بالمائة قبل 7 نوفمبر 1987. إن التحكم بصفة قطعية في نسبة النمو الديمغرافي في حدود 1,1 بالمائة، و بلوغ مؤمل الحياة عند الولادة 74 سنة، و تراجع نسبة وفيات الأطفال إلى ما دون 20 بالآلاف، لا يعكس التطور الكبير للتغطية الصحية فحسب، بل يترجم بشكل واضح مدى نجاح المنوال الاقتصادي و الاجتماعي لسياسة العهد الجديد في تحسين ظروف عيش المواطن التونسي أينما كان. و لا أدل على ذلك من تراجع نسبة الفقر إلى ما دون 3,8 بالمائة، و نسبة البطالة إلى 13,9 بالمائة على أمل النزول بها دون 10 بالمائة مع أفق سنة 2016، و بلوغ معدل الدخل الفردي 4000 دينار مقابل أقل من 1000 دينار قبل التحول، و امتلاك 80 بالمائة من العائلات التونسية لمسكنها نتيجة توسيع دائرة المنتفعين بتدخلات آليات النهوض بالسكن الاجتماعي، و تراجع نسبة المساكن البدائية إلى أقل من 0,8 بالمائة بفضل ما وفره صندوق التضامن الوطني 26-26 من 40000 مسكن تعويضي للمساكن البدائية و تحسين 25000 مسكن إضافي بتكلفة جمالية تقدر بـ 213 مليون دينار. كما تجدر الإشارة إلى تعميم النور الكهربائي و الماء الصالح للشرب و شبكات الصرف الصحي للمياه المستعملة و خدمات الهاتف بنوعيه القار و الجوال على كل المدن و الأرياف التونسية، على أن ثلثي السكان يقطنون اليوم بالوسط الحضري.

إن ما أعده أعضاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من تقارير تعكس بوضوح ما بلغته الطبقة الوسطى في شعبنا اليوم من نسبة تفوق 80 بالمائة من مجموع السكان في تونس العهد الجديد. تونس العهد الجديد التي تمثل رمزا ناصعا من رموز الوسطية و الاعتدال و التوازن في محيطها الإقليمي و الدولي، بفضل السياسة الحكيمة لصانع ربيع الوطن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، الذي جعل من تكافؤ الحظوظ و حق كل التونسيين في العيش الكريم مبدأ ثابتا و نهجا راسخا في كل ما يعتمد من مخططات و برامج في مختلف مجالات التنمية الشاملة و المستدامة.

وتبرز مناشدة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي للترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2009 محل إجماع كافة أعضاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حتى يواصل قيادة مسيرة تونس على درب التنمية الشاملة و المتوازنة، من أجل بلوغ التقدم و الحداثة، في كنف المناعة و العزة و الكرامة.

صدر هذا المقال بجريدة الحرية ص 2 يوم 16 نوفمبر 2007